|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2019 جنيف، 20-10 يونيو 2019** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: PL 1.5** | **الوثيقة C19/58-A** |
|  | **6 مايو 2019** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام | |
| إحالة التقرير المقدم من الرئيس السابق لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالبرنامج العالمي للأمن السيبراني | |
|  | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  أثناء الجلسة العامة السابعة عشرة لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018، لاحظ **الأمين العام** بارتياح الاعتراف على نطاق واسع، أثناء المناقشات بشأن مشروع القرار، بقيمة البرنامج العالمي للأمن السيبراني. وناشد الجلسة العامة أن توافق على الاحتفاظ بالفقرة 1.12 من *"يقـرر"*، مما يسمح للاتحاد بالاستفادة من هذا البرنامج لتوجيه أعماله بشأن الثقة والأمن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إنه سيطلب المشورة من المجلس ومن الرئيس السابق لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالبرنامج العالمي للأمن السيبراني، القاضي شتاين شيولبرغ، في هذا الصدد.  **الإجراء المطلوب**  يدعى المجلس إلى **الإحاطة علماً** بالتقرير.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [الوثيقة 174 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018](https://www.itu.int/md/S18-PP-C-0174/en) [والوثيقة C19/INF/9](http://www.itu.int/md/S19-CL-INF-0009/en) |

**الملحقات:** **1**

الملحق

**تقرير الرئيس لعام 2019**

**تقرير مراجَع مقدم من الرئيس السابق لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالبرنامج العالمي للأمن السيبراني[[1]](#footnote-1)**

**شتاين شيولبرغ**

**رئيس القضاة (متقاعد)**

**النرويج**

30 أبريل 2019

**إلى الأمين العام للاتحاد، هولين جاو**

# 1 مقدمة

اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2018 الذي عُقد في دبي، القرار 130: *تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. وينص القرار، ضمن جملة أمور، *على استخدام إطار البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) لمواصلة توجيه عمل الاتحاد بشأن الجهود الرامية إلى بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.*

وأثناء المناقشات التي دارت في الجلسة العامة قبيل اعتماد القرار 130، *لاحظ* الأمين العام للاتحاد *بارتياح الاعتراف على نطاق واسع، أثناء المناقشات بشأن مشروع القرار، بقيمة البرنامج العالمي للأمن السيبراني. وناشد الجلسة العامة أن توافق على الاحتفاظ بالفقرة 1.12 من "يقـرر"، مما يسمح للاتحاد بالاستفادة من هذا البرنامج لتوجيه أعماله بشأن الثقة والأمن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إنه سيطلب المشورة من المجلس ومن الرئيس السابق لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالبرنامج العالمي للأمن السيبراني، القاضي شتاين شيولبرغ، في هذا الصدد*.[[2]](#footnote-2)

خلفية

البرنامج العالمي للأمن السيبراني هو إطار للتعاون الدولي يرمي إلى تعزيز الثقة والأمن في مجتمع المعلومات. والبرنامج مصمم توخياً للتعاون والكفاءة، من خلال تشجيع التعاون مع جميع الشركاء ذوي الصلة وفيما بينهم والبناء على المبادرات القائمة لتجنب تكرار الجهود.

وأُنشئ فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالبرنامج العالمي للأمن السيبراني (HLEG) في أكتوبر 2007 لمساعدة الأمين العام للاتحاد في إعداد مقترحات استراتيجية للدول الأعضاء بشأن تعزيز الأمن السيبراني. وترأس هذا الفريق القاضي شتاين شيولبرغ من النرويج الذي عمل في مجال تشريعات الجريمة السيبرانية لأكثر من 30 عاماً. ويتعلق عمل الفريق بدور الاتحاد فيما يتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بصفته الجهة الميسِّرة لخط العمل جيم5 للقمة بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويركز عمل الفريق على البرنامج العالمي للأمن السيبراني للاتحاد الذي أُطلق في مايو 2007 والذي يشمل خمس ركائز استراتيجية: التدابير القانونية؛ والتدابير التقنية والإجرائية؛ والهياكل التنظيمية؛ وبناء القدرات؛ والتعاون الدولي.

والفريق هو فريق خبراء عالمي مستقل متعدد أصحاب المصلحة يضم 100 خبير من جميع أنحاء العالم. وقدّم الفريق المشورة للأمين العام للاتحاد بشأن جميع الركائز الاستراتيجية في تقرير للرئيس أُعد في أغسطس 2008[[3]](#footnote-3). وأرسل القاضي شتاين شيولبرغ التقرير بصفته رئيس الفريق GCA HLEG، ويتضمن البيان الافتتاحي ما يلي:

*التكاليف المرتبطة بالهجمات السيبرانية كبيرة – من حيث خسائر الإيرادات، وفقدان البيانات الحساسة، وتلف المعدات وهجمات منع الخدمة وانقطاع الشبكة. إن النمو المستقبلي لمجتمع المعلومات على الخط وإمكاناته في خطر بسبب تزايد التهديدات السيبرانية. وعلاوةً على ذلك، لا حدود للفضاء السيبراني: يمكن للهجمات السيبرانية أن تسبب أضراراً لا حصر لها في بلدان مختلفة في دقائق معدودة. وتشكِّل التهديدات السيبرانية مشكلة عالمية يلزم التوصل إلى حل شامل لها يشمل جميع أصحاب المصلحة.*

لقد مرت أكثر من 10 سنوات منذ تقديم تقرير الفريق. ويستند هذا التقرير إلى استعراض بعض التطورات ذات الصلة التي طرأت منذ عام 2008.

# 2 استمرار ملاءمة وأهمية البرنامج العالمي للأمن السيبراني

حظي الإطار الذي توفره الركائز الخمس للبرنامج بالتقدير على نطاق واسع من جانب أعضاء الاتحاد وقد صمد عموماً أمام تجارب الزمن ولا يزال يوفِّر إطاراً واسعاً للتعاون الدولي بشأن الأمن السيبراني، في إطار الوثائق الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا سيما المبادئ الواردة في خط العمل جيم5. إن التوصيات ذات الصلة التي يتضمنها تقرير رئيس الفريق لعام 2008 مهمة اليوم بقدر ما كانت عليه في 2008 (مع الاعتراف بأن هناك بضعة جوانب محددة من التقرير يمكن أن تعتبر متقادمة أو قد تجاوزتها أحداث أخرى).

وبطبيعة الحال لقد تغيّر مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل جذري منذ عام 2008، إذ إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تقود الآن كل قطاع من قطاعات المجتمع، وكل بنية تحتية تقريباً يعتمد عليها بلد ما لأداء عمله على نحو سلس. ونشهد ظهور تكنولوجيات جديدة واعتمادها كالتوسع في اعتماد إنترنت الأشياء مع وجود عشرات إن لم يكن مئات المليارات من الأجهزة الجديدة الموصولة بينياً مما يفتح الباب أمام عدد كبير من نقاط الضعف الجديدة المحتملة؛ وظهور الذكاء الاصطناعي كأداة للاستفادة من البيانات لا سيما البيانات الضخمة للسماح للبشر باتخاذ قرارات أكثر استنارة فضلاً عن إتاحة إمكانية اتخاذ الآلات، بمفردها ودون تدخل الإنسان، لقرارات مستقلة وذكية كما يُطلق عليها – مما يثير تحديات تتعلق بخصوصية المستعمل والأمن والثقة، إلى جانب تحديات الخوارزميات والأدوات؛ والتكنولوجيات والمعايير الجديدة للاتصالات من قبيل الجيل الخامس (5G) الذي يُتيح الاتصال بسرعة تفوق أضعافاً مضاعفة ما يمكن تحقيقه حالياً؛ والحوسبة الكمومية التي توفر سرعات حاسوبية تتجاوز القدرات الحالية مما يُتيح فرصاً كبيرة ولكن يعرّض أيضاً خوارزميات التشفير الحالية وغيرها للخطر. وشهدنا كذلك ظهور تكنولوجيات الأمن الجديدة مثل تكنولوجيات السجلات الموزعة (تعد سلاسل الكتل أحد تطبيقاتها الأكثر شيوعاً) التي توفر وسائل أفضل بكثير للحفاظ على الأنظمة والبيانات ذات الصلة بها. وعلاوةً على ذلك، يتوجه عدد متزايد من البلدان في العالم نحو اعتماد أنظمة الهوية الرقمية بصورة متزايدة.

وبالإضافة إلى ذلك، من بين الظواهر التي شكَّلت إلى حد كبير النظام الإيكولوجي العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ عام 2008 الاعتماد واسع النطاق للشبكات الاجتماعية على الصعيد العالمي. ولدى بعض الشركات عدد من المستخدمين أكبر من عدد سكان العديد من البلدان مجتمعةً – ولدى فيسبوك مثلاً أكثر من 2,3 مليار مستعمل (مارس 2019). وقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في توصيل الناس عبر العالم، وطمس الحدود الجغرافية، وإتاحة سهولة الوصول إلى المعلومات والفرص على نطاق غير مسبوق. كما أنها جلبت شواغل كبيرة تتعلق بالثقة – فيما يخص خصوصية وأمن المستعملين والبيانات التي يولدونها، وموثوقية المعلومات المتاحة على الشبكات الاجتماعية وجدارتها بالثقة ونشر المحتوى المحرّض على الكراهية وما إلى ذلك.

وعموماً هناك اعتراف عالمي بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ولكي يحدث ذلك، من المهم أن يشعر الناس بالاطمئنان والثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتتطور الأنشطة التي يجري تنفيذها في إطار البرنامج العالمي للأمن السيبراني مع مراعاة المشهد المتغير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد[[4]](#footnote-4) ضمن ولايته وفي إطار دوره كجهة ميسِّرة لخط العمل جيم5 للقمة.

وقد عزّز البرنامج العالمي للأمن السيبراني الجهود التي يبذلها الاتحاد في سبيل بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويعمل الاتحاد ضمن ولايته ومسترشداً بتنفيذ البرنامج العالمي للأمن السيبراني للجمع بين أصحاب المصلحة المختلفين من أجل التعاون بشأن عدد من المبادرات الحاسمة مثل مساعدة البلدان في تحديد استراتيجياتها الوطنية بشأن الأمن السيبراني وتعزيز بنيتها التحتية من خلال تطوير وتنفيذ معايير الأمن الدولية وإنشاء أفرقتها للاستجابة للحوادث الحاسوبية ونشر المبادرات لحماية الأطفال على الخط وبناء القدرات والمهارات البشرية اللازمة. وأُطلقت في إطار البرنامج العالمي للأمن السيبراني عدة مبادرات لأصحاب المصلحة المتعددين كمبادرة حماية الأطفال على الخط.

# 3 البحث عن أرضية مشتركة بشأن الأمن السيبراني

يحتل الأمن السيبراني مكاناً بارزاً في جدول الأعمال العالمي لرؤساء الدول وقادة العالم والمديرين التنفيذيين لشركات القطاع الخاص ورؤساء المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في العالم. وكما أُشير أعلاه، هناك العديد من المبادرات قيد التنفيذ الجديرة بالثناء التي أطلقتها مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة. وتبين [الوثيقة INF/9](http://www.itu.int/md/S19-CL-INF-0009/en) بعض التطورات الإقليمية والعالمية منذ عام 2008.

وعلى الرغم من ذلك، هناك نقص متزايد في الثقة في الفضاء السيبراني. ومن بين الشواغل التي تم الإعراب عنها مراراً وتكراراً الحاجة إلى مزيد من الاتساق والتماسك في المبادرات بحيث يمكن أن يكون لها أقصى قدر من التأثير. وينبغي أن يظل ذلك محور التركيز الرئيسي للاتحاد الذي يضطلع بدوره كجهة ميسِّرة لخط العمل جيم5 للقمة.

وينبغي مواصلة استعمال ركائز وتوصيات البرنامج العالمي للأمن السيبراني لا سيما تلك المتصلة بالتعاون الدولي بوصفها الإطار الذي يوجه الاتحاد في جهوده التنسيقية ذات الصلة.

وبغية تحقيق قدر أكبر من الوضوح والفعالية في تنفيذ توصيات البرنامج العالمي للأمن السيبراني مع مراعاة الطابع المعقّد للمسائل التي ينطوي عليها النظام الإيكولوجي سريع التغيّر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد يلزم وضع مبادئ توجيهية ملائمة للاستفادة من البرنامج العالمي للأمن السيبراني.

وبصفتي رئيس فريق الخبراء رفيع المستوى (HLEG) لعام 2008، أنا مستعد لتقديم المشورة إلى الأمين العام للاتحاد في أي مسعى ذي صلة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. بادر رئيس الفريق GCA HLEG إلى الشروع في إعداد المعلومات الواردة في هذا التقرير والإسهام فيها استناداً إلى المعلومات المتاحة علناً. والآراء المعرب عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلف فقط. [↑](#footnote-ref-1)
2. محضر الجلسة العامة السابعة عشرة لمؤتمر المندوبين المفوضين، دبي، الخميس 15 نوفمبر 2018. [↑](#footnote-ref-2)
3. انظر تقرير القاضي شتاين شيولبرغ، النرويج: تقرير من رئيس فريق الخبراء رفيع المستوى (HLEG)

   <https://www.itu.int/en/action/cybersecurity/Pages/gca.aspx> [↑](#footnote-ref-3)
4. 4 انظر تقرير الأنشطة السنوية للاتحاد المقدم إلى مجلس الاتحاد بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. [↑](#footnote-ref-4)